Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 2, 2026, 8244

Deanship of Scientific Research

American Foreign Policy on the Iranian Nuclear Program during Barak Obama and Donald Trump's Tenures (2009-2020)

Islam Faisal Amin Ellakwah*

Political Science Department, Cairo University, Cairo, Egypt

Received: 14/7/2024
Revised: 23/7/2024
Accepted: 18/9/2024
Published online: 1/9/2025

* *Corresponding author:*
islamf84@gmail.com

Citation: Ellakwah, I. F. A. (2025). American Foreign Policy on the Iranian Nuclear Program during Barak Obama and Donald Trump's Tenures (2009-2020). *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(2), 8244.
https://doi.org/10.35516/Hum.2025.8244

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study seeks to show the differences in US foreign policy during US Presidents Barack Obama and Donald Trump's tenures towards the State of Iran and its nuclear project, as well as the repercussions of such change on the intensity of its alliances and the complexity of its international relations.

Methods: This study relies on the comparative approach to clarify the aspects of agreement and disparity in foreign policy tools used by Obama and Trump with regard to the Iranian nuclear program.

Results: In dealing with the Iranian nuclear program, US policy resorted to various tools, namely: negotiations, sanctions, and military action. During President Barack Obama's two terms from 2009 to 2017, the policy of appeasement was adopted in an attempt to resolve the conflict through diplomatic means. This had a great impact in reaching the initial agreement with major powers, leading to the final deal named the (5+1) agreement in 2015. President Trump assumed power in early 2017 and pursued a confrontational policy, announcing his opposition to the agreement from the outset. He not only threatened to cancel it but continued to do so until he finally took the decision unilaterally in May 2018.

Conclusion: The United States has pursued a consistent strategy to prevent Iran from manufacturing or possessing nuclear weapons. The key difference, however, lies in the tools embraced by US policy during various tenures.

Keywords: Iranian nuclear program, US policy, Obama ,(5+1) Agreement, Trump.

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني في(فترتي) باراك أوباما ودونالد ترامب (2009-2020)

اسلام فيصل أمين اللقوة*

قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر

ملخّص

هدف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى إظهار التغير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فترات حكم الرئيسين الأمريكيين باراك أوباما ودونالد ترامب تجاه دولة إيران ومشروعها النووي وتداعيات ذلك على كثافة تحالفاتها وتعقد شبكة علاقاتها الدولية.

المنهجية: تعتمد هذه الدراسة المنهج المقارن لتوضيح أوجه الاتفاق والاختلاف في أدوات السياسة الخارجية لكل من أوباما وترامب تجاه البرنامج النووي الإيراني.

النتائج: اتسمت السياسة الأمريكية في تعاملها مع البرنامج النووي الإيراني باستخدام أدوات مختلفة، وتمثلت تلك الأدوات في المفاوضات، العقوبات والعمل العسكري. ففي فترتي حكم الرئيس باراك أوباما 2009-2017 اتبعت أسلوب المهادنة والتهدئة وإعطاء فرصة للدبلوماسية لحل هذا الصراع مما كان له بالغ الأثر في الوصول إلى الاتفاق المبدئي مع الدول الكبرى وصولا إلى الاتفاق النهائي المسمى اتفاق (5+1) في 2015. وعندما وصل الرئيس ترامب إلى سدة الحكم في أوائل 2017 اتبع سياسة تصادمية؛ حيث أعلن من أول لحظة أنه يعارض هذا الاتفاق وهدد بإلغائه واستمر في هذا حتى أنه في مايو 2018 قرر إلغاءه من جانب واحد.

الخلاصة: اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية ثابتة لمنع إيران من تصنيع أو امتلاك السلاح النووي، ولكن مصدر الاختلاف الرئيسي يكمن في الأدوات التي تتبعها السياسة الأمريكية في فترات الحكم المختلفة.

الكلمات الدالة: البرنامج النووي الإيراني، السياسة الأمريكية، اوباما، اتفاق (5+1)، ترامب.

مقدمة:

يتصاعد الصراع السياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وخاصة بشأن برنامجها النووي وذلك كقضية محورية على الساحة السياسية الدولية وان كان هذا يخفي وراءه قضايا أخرى تمثل حقيقة هذا الصراع بين هاتين الدولتين وخلفهما إسرائيل. ومن ثم أصبح هذا البرنامج النووي الإيراني في مقدمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وخاصة بعد حربها في أفغانستان ثم العراق الناجمة عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. وكل ذلك خشية أن تصل إيران إلى تصنيع السلاح النووي. وهناك سلسلة من التحولات في السياسة الأمريكية تجاه إيران في فترتي حكم الرئيس باراك أوباما 2009-2017. حيث اتسمت هذه المرحلة بأسلوب المهادنة والتهدئة وإعطاء فرصة للدبلوماسية لحل هذا الصراع مما كان له أبلغ الأثر في الوصول إلى الاتفاق المبدئي مع الدول الكبرى وصولا إلى الاتفاق النهائي المسمى اتفاق 5+1(الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين بالإضافة إلى ألمانيا(في 2015. ولكن هذا الاتفاق كان محل نقد كبير من الرئيس ترامب حيث هدد بإلغائه واتهم إيران بعدم تطبيقه مما جعل هناك حالة من الشد والجذب حول الاتفاق وصولا إلى إلغائه من طرف واحد بقرار من الرئيس ترامب في 8 مايو 2018، حيث أدى ذلك إلى إعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران. مما جعل إيران تتراجع هي الأخرى وتهدد بعودتها لأوضاع ما قبل الاتفاق. ولكن الأطراف الأخرى في الاتفاق وهي الدول الكبرى لاتزال تعدُّ الاتفاق ساريا ويجب التمسك به. وستقوم الدراسة بتحليل هذه المواقف وتتبع سياسة كل من الطرفين حول هذا الاتفاق مع عمل مقارنة بين أسلوبي الإدارتين في فترتي حكم كل من الرئيس باراك أوباما والرئيس ترامب و تأثير ذلك على كثافة تحالفات ايران وتعقد شبكة علاقاتها الدولية.

المشكلة البحثية:

ويمكن صياغة المشكلة البحثية في تساؤل رئيس مفاده:

ما مدى الاختلاف والتشابه في السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني في فترتي حكم كل من الرئيس باراك أوباما والرئيس ترامب في ظل ثبات الهدف الإستراتيجي وهو منع إيران من تصنيع أو امتلاك السلاح النووي من خلال رؤية مقارنة بين أدوات السياسة الأمريكية في الادارتين؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية وهي: -

- ما هي أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني في فترة حكم باراك أوباما؟
- ما هي أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني في فترة حكم ترامب؟
- ما هي أوجه الاختلاف والاتفاق في فترتي حكم الرئيسين؟
- ما مدى تأثير أدوات السياسة الخارجية الأمريكية على كثافة تحالفات ايران وتعقد شبكة تحالفاتها الدولية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية دراسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فترتي الرئيسين الأمريكيين باراك أوباما ودونالد ترامب تجاه دولة إيران ومشروعها لإظهار أوجه التغير بين الفترتين للمهتمين والمتابعين والباحثين في الشأن الدولي، وللاطلاع على التغير في السلوك الأمريكي الخارجي واستخدام الوسائل المختلفة (سياسية -اقتصادية -عسكرية) في إدارة أزمة البرنامج النووي الإيراني ومن ثم يترتب على سياستها كثير من التداعيات على شبكة علاقات ايران الدولية ومنظومة تحالفاتها.

وذلك لأهمية دولة إيران بوصفها دولة محورية في منطقتها ولأهمية البرنامج النووي الإيراني على وجه الخصوص.

فروض الدراسة.

تقوم الدراسة على افتراض رئيس هو أن الولايات المتحدة تعمل من خلال استخدام سياساتها الخارجية على منع دولة إيران من امتلاك او تصنيع السلاح النووي. كما أنها تتعامل في سياستها تجاه منع انتشار السلاح النووي بازدواجية في المعايير فهي في الوقت الذي تطالب فيه كافه دول العالم بعدم امتلاك أسلحة نووية نجدها تتجاهل عن عمد امتلاك إسرائيل لترسانة من تلك الأسلحة على الرغم من أن ذلك يهدد أمن منطقه الشرق الأوسط. ولذلك لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التعامل مع المنظمات الدولية لتنفيذ سياساتها الخاصة بمنع الانتشار النووي وذلك اعتمادا على مجموعة من المرجعيات القانونية مثل معاهدة منع الانتشار النووي(The Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons (NPT. وكانت ادارة الرئيس باراك اوباما اكثر نجاحا فى الحد من عدوانية النظام الايرانى من المنظور الامريكى.

منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج المقارن لتوضيح أوجه الاتفاق والاختلاف في أدوات السياسة الخارجية لكل من أوباما وترامب تجاه البرنامج النووي الإيراني، وسيتم مقارنة الادوات السياسية والاقتصادية والعسكرية فى فترات حكم كل منهم.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

- دراسة (سامور،2006) بعنوان "**مواجهة التحدى النووى الايرانى** "التي تناولت بدايات البرنامج النووى الايرانى ونقطة التحول الرئيسية التى مر بها مع حلول عام 2003 عندما تم الكشف عن معلومات تثير الشكوك بشأن الهدف النهائى منه. وركزت الدراسة فى هذا الصدد على جهود دول الترويكا الاوروبية (بريطانيا وفرنسا والمانيا) لاحتواء تداعيات الازمة التى يثيرها البرنامج النووى الايرانى بدأ من الاتفاقية التى تم التوصل اليها مع طهران فى اكتوبر 2003 مرورا بالتطورات اللاحقة لهذه الخطوه والتحديات التى واجهت الدور الاوروبى فى هذا الصدد. ثم تنتقل الدراسة بعد ذلك الى الموقف الامريكى من الازمة النووية الايرانية وخلصت الى ان الولايات المتحدة من الناحية العملية لا يوجد لديها خيار سوى مسايرة الجهود الاوروبية الرامية لحل الازمه سلميا. وان كان ذلك لم يمنع الدراسة من ان تتطرق الى احتمالات مستقبلية متنوعة يمكن أن تلجا اليها الولايات المتحدة لادارة هذه الازمة مستقبلا.

ومن هذه الدراسة نلاحظ انها ايضا تحاول ان تبرز الدور الاوروبى فى أزمة المشروع النووى الايرانى وهو يعدُّ دورا سلميا لحل الازمة. كما انه لا يغفل السيناريو المستقبلى بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة واتباعها نفس السيناريو الاوروبى مع الازمة النووية الايرانية

-دراسة (عبد القادر، 2014) بعنوان "**مسارات متعددة. هل يمكن تسوية الملف النووى الايرانى**" تتحدث هذه الدراسة عن وجود مسارات متعددة بخصوص السياسة الامريكية تجاه الملف النووى الايرانى وهل هذه السياسات استطاعت تسوية الملف النووى الايرانى من عدمة وسيتم الإفادة من منهج هذه الدراسة فى دراستنا والاستعانة بم وصلت اليه نتائج هذه الدراسة من تحليل المسارات المختلفة التى اتبعتها الادارة الامريكية نحو هذا الملف.

كما أن هذه الدراسة تتطرق الى الاتفاق الذى توصلت اليه ايران مع مجوعة الدول الكبرى (5+1)،ونقطة التحول الجوهرية فى مسار المفاوضات المتعلقة بالبرنامج النووى الايرانى والتى ربما تنتهى بالوصول الى تسوية شاملة للازمة التى اندلعت بين ايران والغرب والتى تجاوزت عقدا كاملا، ورغم ان هذا المسار يواجه عقبات عديدة كما انه يتحدث فى هذه الدراسة عن المراحل المختلفة فى الاتفاق.وهو ما يعرف بالاتفاق المرحلى.وفى دراستنا سنحاول دراسة المراحل المختلفه لهذا الاتفاق حتى الوصول الى الاتفاق النهائى بين ايران ومجموعة الدول الكبرى.

الدراسات الاجنبية

دراسة (Washington Institute for Near Policy: 2006)**بعنوان "Deter and Contain:Dealing with A Nuclear Iran** " – **(التعامل مع إيران النووية بالردع أم الاحتواء)**: عرضت الدراسة استراتيجيتين لتعامل الولايات المتحدة مع إيران، الأولى: استراتيجية الردع وقسمها الكاتب إلى مرحلتين، أولاهما قبل حصول إيران على السلاح النووي وثانيهما بعد امتلاك إيران السلاح النووي وهى الردع بالعقاب وتشمل تهديد بقاء النظام الايرانى. أما الاستراتيجية الثانية التي تناولتها الدراسة فهي استراتيجية الاحتواء التي سوف تتبع في مرحلة ما بعد امتلاك إيران للسلاح النووي وتهدف إلى حرمان إيران من تحقيق مكاسب سياسية من وراء امتلاكها أسلحة نووية.

دراسة (Jeffrey:2013)**.بعنوان "Moving To Decisin: U.S Policy Towards Iran**"

(التحرك نحو اتخاذ قرار: "سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران)، تسلط هذه الدراسة الضوء على جذور الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتلخيص تاريخه وطبيعة العلاقات بينهما. عرضت الدراسة مجموعة من الأدوات التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إجهاض المشروع النووي الإيراني متمثلة في الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية. وتناولت أيضا تأثير استخدام هذه الأدوات على إيران. كما تناولت الدراسة موقف إسرائيل من البرنامج النووي الإيراني ورغبتها الصريحة في استخدام القوة ضد إيران للحيلولة دون امتلاكها للأسلحة النووية.

دراسة (2006: Katzman)**.بعنوان" Iran:US Concerns and Policy"**

(إيران: المخاوف والردود السياسية الأمريكية) تتكون الدراسة من قسمين رئيسين أولهما: يتناول العلاقات الأمريكية الإيرانية والمخاوف من سياسات إيران منذ وقوع الثورة الاسلامية الإيرانية في عام 1979. وثانيهما: يختص بدراسة الوسائل المتاحة أمام صانع القرار الأمريكي وذلك للرد على التهديدات الإيرانية تجاه الولايات المتحدة. وتدور هذه الدراسة حول الخيارات التي يمكن أن تتبعها السياسة الأمريكية تجاه الحكومة الإيرانية الإسلامية وخاصة عند تعنتها واستمرارها في برنامجها النووي.

دراسة (Philips:2006).بعنوان"**US Policy And Iran Nuclear Challenge** " (السياسة الأمريكية والتحدي النووي **الإيراني**): عرضت الدراسة عددا من الاستراتيجيات بعضها اتبعته الولايات المتحدة منذ بداية الازمة والبعض الآخر يتعين وفقا لوجهة نظر الكاتب أن تتبعها الولايات المتحدة إذا ما أخفقت في وسائلها الدبلوماسية. وتتراوح هذه الاستراتيجيات ما بين قيادة جهود دبلوماسية دولية تحت رعاية الامم المتحدة. وتكوين تحالف دولي من

أجل فرض أكبر عقوبات ممكنة على النظام الإيراني ودعم المعارضة في إيران، كما اعتبرت الدراسة أن الإعداد لتنفيذ عمل عسكري يجب أن يكون الملاذ الأخير إذا ما أخفقت الوسائل السابقة في إقناع إيران بالتخلي عن طموحاتها النووية. ونلاحظ أن هذه الدراسة لجأت إلى النظرة المستقبلية في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، كما أنها اتسمت بالافتراضات المستقبلية.

كيف تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الفتره الزمنية للدراسة تبدأ من 2009 الى 2018 وهى فترة حكم الرؤساء باراك أوباما وترامب وما حدث فى خلال هذه الفتره من تغيرات فى السياسة الأمريكية وخاصة بعد تطوير البرنامج النووى الايرانى ومساعدة روسيا الاتحادية بعد تخلى الولايات المتحده والغرب عن هذا الدور.

تركز الدراسة على كيفية تعامل الادارة الامريكية نحو البرنامج النووى الايرانى فى مراحله المختلفه وفى تطور الأزمة بين الولايات المتحدة وحكومة ايران فى هذه الفترة الزمنية وصولا الى الاتفاق (5+1) فى 2015 ومصير هذا الاتفاق فى فترة حكم الرئيس ترامب.

تهدف الدراسة الى المقارنة بين توجهات الادارة الأمريكية والأدوات المستخدمة فى فترتى حكم الرئيسين باراك أوباما وترامب.

ستقوم دراستنا بتقييم الاتفاق المبرم بين ايران ومجموعة الدول الكبرى (5+1) وتحليل نتائج هذا الاتفاق وصولا لدوافعه وأهدافه والانتقادات الرئيسية التى توجه له وامكانية صموده والاستمرارية والتغير فى السياسة الامريكية بعد وصول الرئيس ترامب الى السلطه.

المبحث الأول: التغير في السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإير اني في فترة حكم الرئيس أوباما

ظلت أزمة البرنامج النووى الايرانى تحتفظ بموقعها المهم فى اهتمامات الرئيس الامريكى باراك أوباما وإن أختلفت طبيعة تعامل ادارتها مع طبيعة تعامل سلفه جورج بوش. فقد حاول الرئيس الأمريكى باراك أوباما فى بداية حكمه التوصل الى بعض التهدئة وتغيير صورة الولايات المتحدة الامريكية على مستوى العالم وإنهاء استراتيجية الحرب على الارهاب التى أمتدت الى دول بعينها وليس تنظيمات ارهابية وتغيير تسميتها بالحرب ضد تنظيم القاعدة الارهابى. وقد حاولت ادارة باراك أوباما تقريب وجهات النظر مع ايران؛ حيث وجّه الرئيس أوباما بعض الاشارات الايجابية الى ايران كما سبق ذكره. ففى مارس 2009 وفى أعياد النيروز(رأس السنة الفارسية) مدح أوباما الحضارة الارانية الى غير ذلك من أقوال فى خطابه فى جامعة القاهرة، بحق ايران فى امتلاك الطاقة النووية السلمية فى اطار معاهدة عدم الانتشار النووى كما صرح الرئيس أوباما فى حديث لقناه العربية " اذا غيرت ايران سياستها سوف نتعاون معها" وبعد ذلك بعدة أسابيع أكد أن هناك فرصة سانحة للتفاوض مع ايران مما كان له رد الفعل الايجابى من ناحية الرئيس الايرانى أحمدى نجاد باستعداد ايران لمفاوضات وفق مبدأ الاحترام المتبادل(عبد الفتاح،2009).

وقد تجلى كل ذلك بوضوح فى وثيقة استراتيجية الأمن القومى للرئيس باراك أوباما 2010حين أعلن أستبعاد الحرب الوقائية والاستباقية التى أنتهجها سلفه جورج دبليو بوش، والذى قد تم تطبيقه عمليا فى حرب العراق 2003 والتى قامت بها الولايات المتحدة الامريكية انفراديا دونما شرعية دوليه مما أصبغ مبدأ بوش بطابع هجومى وبتفسير أحادى لمصادر التهديد للأمن القومى الأمريكى(توفيق، 2013). ولتوضيح مبادئ استراتيجية الأمن القومى الأمريكى لعام 2010 قالت وزيرة الخارجية الامريكية هيلارى كلينتون فى كلمه فى معهد بروكنز فى واشنطن بأن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تدعو الى التواصل مع كل الدول وتشجيع التنمية الاقتصادية وفى الاطار نفسه حذرت واشنطن كل من ايران وكوريا الشمالية التان تنتهجان سياسة التحدى النووى بانها تمتلك وسائل متعددة لعزلهما اذا تجاهلتا الاعراف الدولية.

كما أن الوثيقة طرحت منهجا دبلوماسيا جديدا للحفاظ على أمن الولايات المتحدة الأمريكية يتأسس على الأولوية للدبلوماسية متعددة الأطراف والاهداف التنموية والاقتصادية، وليس للقوة العسكرية فى محاولة لاعادة صياغة النظام العالمى الراهن (توفيق،2013).

وسنقوم بعرض سياسة الولايات المتحدة في ظل إدارة باراك أوباما تجاه البرنامج النووي الإيراني وذلك في جزئين الجزء الأول يشمل الفترة الأولى لحكم الرئيس باراك أوباما من (2009-2012) والجزء الثاني يشمل فترة الحكم الثانية من(2012-2016).

المطلب الأول: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإير اني في الفترة الأولى للرئيس أوباما (من يناير2009- ديسمبر2012) (من كانون الثاني2009- كانون الاول2012)

بقيت إيران ساعية لامتلاك السلاح النووي دون أن تؤدى سياسة القوة التي أتبعها الرئيس السابق جورج بوش الابن هدفها في منع مطامح إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية وذلك طوال فترة رئاسته التى امتدت ثمان سنوات من 2000 إلى 2008، حيث كانت سياسته تعطى أولوية للخيار العسكري على حساب الخيار الدبلوماسي حيال التعامل مع القضايا الخارجية وخاصة قضية البرنامج النووي الإيراني (عبد العاطى,2013).

ومن ثم سعى الرئيس باراك أوباما منذ اليوم الأول في ولايته في البيت الابيض إلى تبنى نهج مختلف في السياسة الخارجية الأمريكية (بيومى,2008).

ومن هنا يمكن القول أن الملف النووي الإيراني يعد من أكبر التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط حيث أعلن الرئيس أوباما عن استعداده لاستئناف المفاوضات مع إيران دون شروط مسبقة لإيقاف تخصيب اليورانيوم على عكس نظيره السابق الرئيس بوش الذي كان يشترط إيقاف التخصيب قبل استئناف المفاوضات.

وكذلك فقد أعطى أوباما مهلة لنهاية عام 2009 لتقييم فعالية الجهود الدبلوماسية في التعامل مع الملف النووي الإيراني كما أرسل رسالة في مايو 2009 إلى الرئيس الإيراني آية الله خامنئي عرض فيها رغبة الولايات المتحدة البدء في حوار بناء بخصوص هذا الملف (مطاوع,2014). وهو ما بدى بمثابة انقلاب جذري على سياسة سلفه التي أثبتت فشلها في التعامل مع إيران. ويرجع هذا التحول الإستراتيجي في جوهر السياسة الأمريكية إلى طبيعة الإدارة الأمريكية الجديدة وتوجهاتها العامة التي رأت عدم جدوى سياسة التلويح باستخدام القوة التي لم تردع إيران ولم تحل دون استمرار محاولاتها في امتلاك السلاح النووي(السعبرى,2014).

ولقد تأسست استراتيجية إدارة باراك أوباما في التعامل مع التحدي النووي الإيراني على محاولة احتواء إيران وتجريد المشروع الإيراني من الأدوات التي يرتكز عليها لاسيما القدرة النووية. وفي ما يلي سنعرض الوسائل الاستراتيجية التي اعتمدها الرئيس الأمريكي أوباما.

تمثلت الوسيلة **الاولى** في تأمين مساندة إسرائيل للتعامل مع التحدي الإيراني، فوفقا لرؤية إدارة باراك أوباما فإنها تفضل دعم الجهود الدبلوماسية لمنع إيران من تخطي العتبة النووية وذلك لأنها تدرك جيدا تداعيات القيام بضربة عسكرية وقائية ضد البرنامج النووي الإيراني، لاسيما إذا ما كان عليها القيام بتلك الضربة بنفسها.

وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إقناع إسرائيل بمنح الإدارة الأمريكية المزيد من الوقت لتنفيذ سياستها في التقارب مع إيران وأن تمتنع إسرائيل عن ضرب المنشآت النووية الإيرانية في أثناء الجهود التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع إيران. ويتطلب ذلك من باراك أوباما دعم قدرات الردع و الدفاع الإسرائيلية وتقديم الضمانات الكافية لذلك، بالإضافة إلى إمداد إسرائيل بأجيال جديدة من أنظمة الدفاع ضد الصواريخ البالستية، على أن تعيد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تقييم الخيارات المختلفة حال فشل هذا الاقتراب الجديد في التعامل مع التحدي النووي الإيراني (جوهر,2011).

بينما تمثلت الوسيلة **الثانية** في الضغط على الدول المتعاونة مع إيران فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية أسلوب الحوار في الضغط على المنظمات الدولية والدول الداعمة للبرنامج النووي الإيراني وعلى الاخص كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك روسيا والصين بوصفهما الدولتان الأكثر دعما للبرنامج النووي الإيراني (ظاهر,2014).

وقد بلورت الاستراتيجية الجديدة لإدارة باراك أوباما اعتماد دبلوماسية القوة الناعمة، حينما أعلن أوباما عن رغبته في إجراء حوار مع إيران وعقد مفاوضات مباشرة معها بدون شروط مسبقة و في نفس الوقت التهديد بفرض عقوبات صارمة وقاسية على طهران حال فشلت جهود التفاوض في حل الأزمة النووية الإيرانية، وذلك مع عدم استبعاد الخيار العسكري في حالة عدم تجاوب إيران واستمرارها في محاولة امتلاك قنبلة نووية(العكلة,2012).

كما ألمحت إدارة أوباما إلى استعدادها لإجراء اتصالات مع طهران خارج نطاق مجموعة 5+1، إذا كان ذلك يخدم المصالح الأمريكية. وهذا يعدُّ تحولا مهمًّا في السياسة الأمريكية إزاء طهران. حيث يتميز باعترافه بحق طهران في امتلاك طاقة نووية سلمية وفي نفس الوقت مع الرفض الدولي والامريكي القاطع لإيران النووية وهذا الذي أشار له الرئيس أوباما في خطابيه في براغ وأنقرة في شهري إبريل ومايو 2009. وقد رحبت إيران بالعرض لأنه لأول مرة لم يشترط تعليق إيران لتخصيب اليورانيوم كأساس لبدء الحوار حول برنامجها النووي.

ولكن النخبة الحاكمة في إيران في ذلك الوقت امتنعت عن بدء التفاوض إلا بعد إجراء الانتخابات الرئاسية الإيرانية في يونيو 2009. لذلك لم تبدأ المفاوضات إلا بعد رد إيران في سبتمبر 2009 علي عرض المجموعة وذلك من خلال إعلانها الاستعداد لإجراء محادثات متعددة الأطراف تتناول كل القضايا الامنية التي تسبب قلقا للغرب ولا تتناول تخصيب إيران لليورانيوم باعتباره حقا طبيعيا وقانونيا وسياديا للدولة الإيرانية، إلا أن إيران وسعت البنود التي يمكن بحثها في المحادثات لتشمل قضايا الفقر في العالم و الصراع العربي الإسرائيلي، و حقوق استكشاف الفضاء الخارجي و تعمدت تجاهل الحديث عن أنشطتها النووية كموضوع للنقاش في هذه المحادثات.(جوهر,2011).

استنادا إلى الرد الإيراني حددت مجموعة دول 5+1 أكتوبر 2009 لبدء المفاوضات وقد توصلت إيران في محادثات جنيف إلى اتفاق مبدئي مع مجموعة دول 5+1 حول برنامجها النووي. ووفقا لهذا الاتفاق سمحت إيران لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش منشئة "قم" التي كان قد تم الكشف عنها من قبل الدول الغربية في سبتمبر 2009 كما وافقت على إرسال نسبة من اليورانيوم المخصب الإيراني إلى الخارج واستيراده في مرحلة لاحقة بعد أن يتم تحويله إلى وقود. إلا أن هذا يرجع إلى أن اليورانيوم المحول لا يمكن تخصيبه إلى حد تحويله إلى مادة تصلح لإنتاج السلاح النووي، ولأن مخزون إيران المعلن عنه من اليورانيوم المتدني التخصيب سوف يستنفذ إلى حد أنه يمكن استبعاد إنتاج سلاح نووي منه لمدة سنة أخرى وفقا لبعض التقديرات. (مطاوع,2014).

كما أن إيران في وقت لاحق لهذا الاتفاق المبدئي، طلبت مساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الحصول على الوقود النووي لمفاعلها البحثي، وقد وافقت الوكالة على نحو عام على صفقة دعمتها الولايات المتحدة الأمريكية تقضي بإرسال نحو70% من اليورانيوم الإيراني متدني التخصيب إلى روسيا وفرنسا لتحويله وإرساله إلى إيران. وإن كان هذا الإجراء لن يحل الأزمة فإنه سوف يخفف من وطأة الضغط الزمني.

إلا أن السبل الدبلوماسية أصيبت بانتكاسة في أعقاب محادثات جنيف أدت إلى عدم تنفيذ الاتفاق وتصعيد النزاع وكان ذلك بسبب تجاوز إيران

للمهلة التي قد سبق أن حددتها مجموعة 5+1 وهي نهاية اكتوبر 2009 مما أدى للدعوة إلى تغييرات أساسية تضمنت إجراءات مختلفة وفي أوقات مختلفة. وقد أعلن أحمدي نجاد في 27 أكتوبر عن تخطيط إيران لبناء عشر منشئات جديدة لتخصيب اليورانيوم، كما نادى مسئولون إيرانيون بمزيد من تقليص التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أنّ في أواخر نوفمبر 2009 أكدت إيران رفضها إرسال اليورانيوم المخصب إلى الخارج. وردا على الرفض الإيراني تعهدت كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية بفرض عقوبات أشد وأقوى ضد إيران.

وقد صاحب ذلك ضغط من جانب الكونجرس لإقرار تشريع ينص على فرض عقوبات من جانب واحد على شركات الطاقة التي تمد إيران بمادة البنزين في إجراء موازي.(مجلة الموقف، 2010).

كما نجحت الولايات المتحدة في تكوين إجماع دولي ضد الموقف المتشدد الذي انتهجته إيران في ملفها النووي. ومن هنا حظى قرار العقوبات رقم 1929 الذي صدر من مجلس الأمن في 9 يونيو 2010 بموافقة 12 دولة ومعارضة دولتين هما تركيا والبرازيل وامتناع لبنان عن التصويت.

وقد تم عقد اتفاق لتبادل اليورانيوم وقعته إيران مع كل من تركيا والبرازيل في17 مايو2010 ينص على نقل إيران الكمية نفسها من اليورانيوم منخفض التخصيب (بنسبة 3.5%) إلى تركيا لمبادلتها بيورانيوم عالي التخصيب (بنسبة 20 %) (ناجي,2010).

وهذا في ظاهره يمثل تنازلا كبيرا من جانبها لاسيما أنها وضعت في السابق شروطا من أجل تبادل اليورانيوم أهمها أن يكون على مراحل وأن تحدد الكمية الخاضعة للتبادل بمعرفتها وأن تجرى عملية التبادل على أراضيها. إلا أن حقيقة الأمر غير ذلك فقد تعمدت إيران في الفترة من أكتوبر 2009 وقت طرح الاتفاق الأول إلى زيادة عمليات تخصيب اليورانيوم حتى وقت توقيع الاتفاق الثاني في مايو2010.كما ينص الاتفاق في بنده التاسع على ترحيب البرازيل وتركيا على إجراء إيران لمحادثات مع مجموعة 5+1 في أي مكان بما في ذلك أراضيهما (ناجى,2010.(

هذا وفي ديسمبر 2010 استؤنفت جولة جديدة من المفاوضات بين إيران ومجموعة دول 5+1 في جنيف بغرض إعادة الحياة للحوار المنقطع بين الطرفين. وفي ختام المفاوضات في جنيف تم الاتفاق على أن تستأنف المفاوضات في يناير 2011 في مدينة إسطنبول. في حين أن المفاوضات بين مجموعة دول 5+1 مع إيران انتهت جولتها الثانية دون تقدم وخرج الطرفان دون التوافق على موعد جديد للمفاوضات.

وقد نجحت إيران وفقا لذلك في توريط الدول الغربية حول برنامجها النووي مع مواصلتها عمليات التخصيب، وقد وصل الأمر أن أعلنت طهران أنها باتت تتحكم بكامل دورة إنتاج الوقود النووي.

الاستراتيجية الامريكية لاعادة التوازن فى جنوب شرق اسيا.

تبنت ادارة اوباما مقاربة "التغيير" تجاه شرق اسيا والسياسة الخارجية الدولية وتعهدت الادارة بمواجهة افتقار ادارة بوش الاهتمام بجنوب شرق اسيا.

ومن هنا جاء مفهوم "اعادة التوازن" بالتصريحات الرسمية لوزارة الدفاع الامريكية كما يظهر ايضا في دليل الدفاع الاستراتيجي سنة 2012 المعنون ب"القيادة الأمريكية العالمية المستدامة" أولويات الدفاع للقرن الحادى والعشرين.حيث ترتبط المصالح الاقتصادية و الامنية للولايات المتحدة ارتباطا وثيقا بالتطورات في القوس الممتد من غرب المحيط الهادي وشرق اسيا الي منطقة المحيط الهندي في حين سيواصل الجيش الامريكي اسهامه في الامن العالمي وسيقوم باعادة التوازن تجاه منطقة اسيا-الباسيفيك.والي جانب ان الانسحاب من العراق وأفغانستان خلقت فرصة استراتيجية لاعادة توازن استثمار الجيش الامريكي والانتقال من التركيز علي الصراعات القائمة تجاه التركيز علي القدرات المستقبلية.

ان مصطلح اعادة التوازن يحمل في طياته اقرار ضمني من طرف الولايات المتحدة باختلال ميزان القوى بمنطقة اسيا الباسيفيك بمعني اتجاه كافة الهيمنة او التفوق بالمنطقة صوب قوي اخري ابرزها الصين.

المطلب الثانى: السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإير اني في الفترة الثانية للرئيس باراك أوباما من (يناير2013 – ديسمبر2016)

أوضح الرئيس باراك أوباما ان الاستراتيجية الأمريكية لإدارته الثانية تجاه إيران تتمثل في استخدام كل عناصر القوة الأمريكية لمنع إيران من أن تصبح دولة نووية. وذلك من خلال استخدام الجهود السياسية لعزل إيران، والجهود الدبلوماسية، والجهود الاقتصادية لفرض عقوبات شديدة ومكبلة لطهران وذلك لتجبرها في النهاية على الجلوس على طاولة المفاوضات بغرض إبرام اتفاق بخصوص برنامجها النووي، كما أنه جعل الجهود العسكرية التي يجب الإعداد لها كخيار أخير في حال فشلت الجهود الأخرى (مطاوع,2014).

وفي أوائل نوفمبر2013 توصلت مجموعة دول (5+1) مع إيران إلى تسوية بخصوص البرنامج النووي الإيراني وذلك للوصول إلى اتفاق تتعهد فيه الحكومة الإيرانية بتخفيض عمليات تخصيب اليورانيوم بنسبة 5%. وعدم إضافة أي جهاز طرد مركزي جديد إلى المنشآت النووية الإيرانية. ووقف عمل نصف أجهزة الطرد المركزي في منشأه نطنز بالإضافة إلى 75% من أجهزه منشأة فوردو، وأن تكتفي إيران باستبدال أجهزة الطرد المركزي التي يطرأ عليها عطل وتمتنع عن انتاج أجهزة جديدة أخرى. وكذا السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش اليومي على المنشآت النووية وتفتيش المناجم الإيرانية . كل ذلك مقابل وقف توقيع عقوبات جديدة على إيران، ورفع بعض العقوبات تدريجيا في خلال فترة مدتها ستة أشهر واستمرار المفاوضات حتى إزالة الغموض بشان البرنامج النووي الإيراني(طرفي,2013).

وقد وافقت إيران على شرط تخفيض اليورانيوم من نسبة20% إلى5% والتقليل من مخزونها من اليورانيوم إلا أن الدول الكبرى شددت على وقف التخصيب بهذه النسبة لمدة عشر سنوات وكان ذلك في نوفمبر 2013 إلا أن إيران لم توافق على هذا الشرط حيث أنها ترفض وقف التخصيب لفترة زمنية طويلة (منشاوي واخرون,2015). كما أن المفاوضات فشلت في الوصول لاتفاق بسبب إصرار فرنسا على الحصول على ضمانات إيرانية أكبر لعدم تخصيب اليورانيوم والتزامها بتنفيذ أي أتفاق يتم التوصل إليه. وقد أتفق الطرفان على أن المفاوضات رغم ذلك كانت بناءة(محمد,2015). ولقد نجحت إيران في جنيف ومجموعة دول 5+1 نهاية العام 2013 في عقد اتفاق مرحلي حددته بستة أشهر قابلة للتمديد يقضى بأن تحد إيران من نشاطها النووي الذي قد يكون له أبعاد عسكرية مقابل رفع محدود للعقوبات الدولية المفروضة عليها بسبب عدم انصياعها لاتفاقية الضمانات الملحقة باتفاقية الحد من انتشار الاسلحة النووية (منشاوى واخرون,2015).

وعليه، يمكن القول أن التوصل لهذا الاتفاق المرحلي في جنيف بين إيران ومجموعة 5+1 قد أقر بحق إيران في تخصيب اليورانيوم في حدود 5% فقط والتوقف عن التخصيب إلى20% واعتمد الحل السياسي والدبلوماسي لأزمة برنامجها النووي، وبذلك يكون أنهى كل طموحات إسرائيل في فرض الحل العسكري. كما أنه وضع مجالا للتقارب بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

ونتيجة لهذا التقارب والتغير في السياسة الأمريكية تجاه إيران أبرم الجانبان اتفاقا مرحليا حول الملف النووي لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد بدأ تطبيقه في 20 يناير2014 وقد تم تجديده لمدة أربعة أشهر إضافية في 20 يوليو 2014 وحتى نوفمبر2014، ليتم التأكد من ضمان الطبيعة السلمية البحتة للبرنامج النووي الإيراني وحتى يتم رفع كافة العقوبات التي لحقت بإيران وسببت ضررا جسيما لاقتصادها(ادريس,2013).

في أوائل عام 2015 استؤنفت المفاوضات بين مجموعة دول5+1 وإيران وكان ذلك في مدينة لوزان السويسرية. حيث بدأت المفاوضات من يوم 26 مارس حتى 2 أبريل 2015 وتوصلت المفاوضات إلى اتفاق إطاري يمهد للتوقيع على الاتفاق النهائي الشامل، وفي 14 يوليو 2015 تم التوصل إلى الاتفاق النهائي الذي يشمل الصفقة الشاملة التي تضمنت الحد من قدرات طهران على تخصيب اليورانيوم مقابل رفع العقوبات تدريجيا.

هذا وينص الاتفاق بين إيران ومجموعة 5+1 على وقف توقيع عقوبات جديدة على إيران، وإزالة بعض العقوبات بالتدريج خلال فترة ستة أشهر، واستمرار المفاوضات حتى إزالة الغموض بشأن البرنامج النووي(طرفي,2013).

وقد تم الاتفاق على خطة العمل المشترك للصفقة الشاملة التي تمت في جنيف في يوليو 2015 التي وافق عليها مجلس الأمن بصدور القرار2231 الصادر في20 يوليو2015. وفي نهاية فترة حكم أوباما اعتبرت هذه الصفقة بأنها صفقة تاريخية وبأنها نجاح كبير للدبلوماسية الدولية ولسياسة الرئيس أوباما الخارجية ولرؤيته بحتمية إجراء الحوار مع إيران وذلك لأن تجاهلها وعدم التفاوض معها يضر بالمصالح الأمريكية، كما أن الابتعاد عن إيران طبقا لرؤية الرئيس باراك أوباما يجعلها ترتمى في أحضان الدول المنافسة وخاصة روسيا والصين وبعض الدول الأوربية (Hager et al,2019).

المطلب الثالث: الأدوات والقرارات التي اتخذتها إدارة أوباما في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني .

أولا: الأدوات السياسية (الخيار الدبلوماسي):

عندما تولى الرئيس أوباما الحكم في يناير 2009 عظّم دور الدبلوماسية في السياسة الأمريكية مع التأكيد على عدم استبعاد الخيارات الاخرى وذلك فيما يخص المسألة النووية الإيرانية (السعبري,2011).

وقد اتضحت هذه السياسة الجديدة حينما أعلن الرئيس أوباما أنه سيتبع نهجا جديدا في التعامل مع إيران وملفها النووي وكما أنه سيعتمد أسلوب الانخراط المباشر مع إيران بدلا من أسلوب المواجهة الذي كانت الإدارة الأمريكية السابقة تتبعه (ظاهر,2014).

وهذا ما يبرر احتمال تعظيم دور الحل الدبلوماسي لتحقيق التقارب واجراء حوار بين الولايات المتحدة وإيران. ومن هنا يمكن القول أن دور الدبلوماسية في السياسة الأمريكية تنامى بصورة واضحة بعد تولى الرئيس أوباما سدة الحكم وتفضيل إدارته استخدام السبل الدبلوماسية في التعامل مع إيران.

ثانيا: الأدوات الاقتصادية (الحوافز الاقتصادية):

الضغوط الاقتصادية على الجانب الإيراني والمتمثلة في العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها لمحاصرة إيران اقتصاديا ودفعها لتغير سلوكها في تعاملها مع الملف النووي، وهي تركت في حقيقة الأمر تأثيرا مباشرا وفعالا على الاقتصاد الإيراني. وعليه، فإن تشديد العقوبات المفروضة على إيران التي شملت جميع النواحي الاقتصادية والصفقات العسكرية والمعاملات المصرفية وتأثير كل ذلك على حركة التجارة والاستثمارات أدى إلى تقييد تطور النظام الإيراني في برنامجه النووي خلال هذه الفترة، وكل ذلك دفع إيران إلى الدخول في المفاوضات التي نتج عنها الوصول إلى الاتفاق المسمى بالصفقة الشاملة مع مجموعة 5+1 في فترة ولاية باراك أوباما الثانية.

وقد كانت أهم الحوافز التي قدمتها دول مجموعة 5+1 لإيران تمثل نقطة انطلاق لمرحلة تفاوض جديدة في إطار زمنى محدد يؤدى في النهاية لمقترح سويسرا الداعي لتجميد إيران لعمليات تخصيب اليورانيوم مقابل تجميد العقوبات المفروضة عليها، واتخاذ خطوات نحو تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية ودعم التنمية الزراعية في إيران وتشجيع التعاون في المجالات المختلفة مثل الطيران المدني والتعليم (جوهر,2011).

ثالثا: الأدوات العسكرية (الخيار العسكري):

يندرج الخيار العسكري ضمن مجموعة من البدائل المطروحة حال فشلت المفاوضات مع إيران، وهذا قد يحدث نتيجة الاختلاف والتصادم بين رؤية إيران الداعية إلى امتلاك البرنامج النووي في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وبين رؤية الولايات المتحدة المبنية على الاختلاف الأيديولوجي مع إيران، وكذلك الموقف الإيراني مع إسرائيل(ظاهر,2014).

وعلى الرغم من نغمة التفاؤل التي سادت العلاقات الأمريكية – الإيرانية، بتولي الرئيس باراك أوباما الذي أرسل إشارات إلى إيران تتضمن إمكانية الحوار والمفاوضات. إلا أن الإعلام الأمريكي والإسرائيلي كان يطرح بين الحين والأخر عدة احتمالات عن العمل العسكري المحتمل المشترك أو المنفرد ضد إيران (السعبري,2011).

المطلب الرابع: االموقف الإسرائيلي من الصفقة النووية الإيرانية (5+1).

على مدى سنوات التفاوض بين الدول الكبرى وألمانيا مع إيران للوصول إلى اتفاق سعت إسرائيل إلى عرقلة ذلك استنادا على تقييمها للاتفاق النووي مع إيران بأنه ينطوي على خطر إستراتيجي كبير على المدى البعيد – حيث عملت على إجهاض الاتفاق مستخدمة أصدقائها داخل الولايات المتحدة وعاودت التهديد بتدمير المنشآت النووية الإيرانية، وغيرها من أساليب الضغط على إدارة أوباما. إلا أن هذا الضغط لم يسفر عن شيء حيث نجح أوباما في تمرير الصفقة في الكونجرس على نحو ما سبقت الإشارة إليه. وقد عبر معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي بجامعة تل أبيب عن موقف إسرائيل من الاتفاق النووي مع إيران بدراسة الواقع الاستراتيجي الشامل ازاء هذه الصفقة في وقتها حيث خلص إلى القول بأن الضرر المترتب على قرار أمريكي بالانسحاب من الاتفاق النووي يفوق الفائدة المتوقعة من هذا القرار. وتضيف دراسة المعهد أنه يتعين على الولايات المتحدة القيام بجهود دولية لممارسة الضغط على إيران من خلال الإصرار على تطبيق الاتفاق بصورة كاملة ودقيقة ثم معاقبة إيران على أعمالها وخطواتها المتحدية والاستفزازية في المجالات التي لا تشكل جزءا من مشروعها النووي.

ووفقا للتحليل الذي أجراه المعهد الإسرائيلي فإنه ورغم الاختلاف بشأن جودة الاتفاق ومدى قدرته على منع إيران من امتلاك سلاح نووي إلا أن هناك توافقا على أنه يشكل آن ذاك حقيقة ناجزة وأن الشركاء الاخرين فيه يعارضون إعادة فتحة من جديد، وأن من شان أي خطوة أمريكية للخروج منه من جانب واحد أن تسبب احتكاكا وتوترا بين الإدارة الأمريكية وحكومات تلك الدول وأن تتيح للنظام الإيراني انسحاب الولايات المتحدة لمصلحته.

ويؤسس معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي موقفه على اعتبار أن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق سيؤثر على قدرة تقييد المشروع النووي الإيراني وفرص امتلاك السلاح النووي. تبعا لذلك وفي ضوء إمكانية ممارسة الضغوط على إيران -فيما يتعلق بتطبيق الاتفاق دون اعادة التفاوض عليه ومن دون انسحاب الولايات المتحدة- يعد من الأجدر بل والحيوي استنفاذ هذا المسار الآن.

وفي السياق عاليه خلص تحليل المعهد الإسرائيلي إلى التوصية بعدم فرض العقوبات ضمن إجراء يعنى عمليا انهاك الاتفاق، وانما مطالبة إيران بتطبيق الاتفاق كاملا ومطالبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتشديد المراقبة والتفتيش على هذا التطبيق ونشر جميع نتائج التفتيش والمراقبة كما كان متبعا في الماضي وذلك من أجل تعزيز الشفافية بشان التطبيق الإيراني ورفع الوعى الدولي بالانتهاكات الإيرانية لقرارات مجلس الامن الدولي ومطالبة جميع الدول الشريكة في الاتفاق النووي بالانضمام للعقوبات جراء هذه الانتهاكات. وفي هذا الإطار يمكن العمل من أجل إصدار قرار جديد في مجلس الأمن الدولي يعيد تأكيد الحظر- الوارد في قرارات سابقة- على تنفيذ أي عمل تقوم به إيران بما في ذلك التطوير والإنتاج، أو اجراء تجارب على صواريخ بالستية أو صواريخ موجهه قادرة على حمل رؤوس نووية حربية، إلى جانب عزل النظام الإيراني وممارسة الضغوط عليه على خلفية انتهاكاته لحقوق الانسان بصورة عامة، وقمع التظاهرات بصورة خاصة.

كما أنه في هذا الإطار يجب على الولايات المتحدة استنفاد جميع العقوبات والأدوات التي يخولها إياها البندان 402، 403 في قانون (تخفيض التهديد الإيراني وحقوق الانسان في سوريا) ضد الجهات التي تساهم في انتهاك حقوق الانسان في إيران، فضلا عن فرض عقوبات ثنائية أمريكية على النظام الإيراني جراء هذه الانتهاكات، إلى جانب تجميد الدول الاخرى المشاركة في الاتفاق وغيرها من الدول لتبنى هذه العقوبات وتطبيقها. ومن المهم الإشارة إلى تأكيد العديد من الساسة الإسرائيليين أنه في المدى البعيد يجب أن يكون تعديل الاتفاق وتطويل فترة التفكير في البديل المفضل هدفا إسرائيليا أمريكيا مشتركا، وأنه من أجل تحقيق هذا الهدف ومواجهة التهديدات التي ينطوي عليها الاتفاق الحالي هناك حاجة إلى معركة دبلوماسية مسبقة وإلى تنسيق إسرائيلي –أمريكي محكم (سعد,2018).

المبحث الثاني: التغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني و اتفاق (5+1) في فترة حكم الرئيس ترامب (2017-2020).

لقد كان موقف الرئيس ترامب في أثناء حملته الانتخابية للرئاسة مناهضا للاتفاق النووي الإيراني (5+1) حيث وصفه بالصفقة الكارثية ولم يخف رغبته في التخلص منه عند وصوله إلى سدة الحكم كما أنه أبدى رغبته في التخلص منه أو تقويضه من خلال إعادة النظر فيه وأشار إلى ذلك في خطاب تنصيبه في 20 يناير 2017. ومع ذلك فإنه في الفترة خلال الأشهر الثمانية الأولى من ولايته مع امتثال إيران للاتفاق صدق مرتين وفقا للقانون الأمريكي

على رفع العقوبات عن إيران بناء على بنود الاتفاق.

وفي 14 أكتوبر 2017 قرر ترامب عدم التصديق على الاتفاق وإرساله إلى الكونجرس للنظر في فرض المزيد من العقوبات على إيران، كما انه هدد بأنه في حال لم يتم التوصل إلى حل فان الاتفاق سيكون ملغيا. وفي منتصف يناير 2018 فعل ترامب الشيء ذاته رافضا التصديق على الصفقة بدعوى أن ذلك يحقق مصالح الامن القومي الأمريكي وأنه بذلك يتيح للكونجرس إمكانية فرض عقوبات أخرى على إيران بسبب برنامجها الصاروخي.

وفي خطاب الرئيس ترامب في مطلع فبراير 2018 حول حالة الإتحاد أعاد دعوة الكونجرس إلى التعامل مع ما أسماه "أوجه الخلل الرئيسية في الصفقة الإيرانية السيئة" مرددا أنه سينسحب من الاتفاق مالم يقم الكونجرس وأوروبا بالاتفاق على فرض قيود جديده على إيران (Congressional Research Service, 2019). مما أثار خلافا داخل إدارته ذاتها حيث أكد وزير الدفاع ماتيس ورئيس هيئة الاركان المشتركة الجنرال جوزيف دانفورد أن طهران ملتزمة بالاتفاق النووي مع الدول الكبرى محذرا من أن انسحاب واشنطن سيؤثر سلبا على مصداقية الولايات المتحدة ويثنى الدول الاخرى بعد ذلك عن إبرام اتفاقيات معها، بل إن المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة نيكى هايلى لفتت إلى أن بلادها باقية في الاتفاق، ولقد كانت ردود أفعال الشركاء الاوروبيين في الاتفاق فورية حيث انتقدت فدريكا موجيرينى المفوضة الأوربية للسياسة الخارجية موقف ترامب، مؤكدة أن الاتفاق النووي مع إيران" ليس اتفاقا ثنائيا " وهو لا ينتمى لأى بلد وليس من حق أي دولة أن تنهى العمل به(سعد,2018).

وفي 8 مايو 2018 بعد أن أعطى الرئيس ترامب مهلة ثلاثة شهور للجانب الأوروبي منذ يناير 2018 لتقديم بديل يعالج العيوب الخطيرة في بنود الاتفاق والمتمثلة في عدم ضمان استئناف إيران لتخصيب اليورانيوم بعد انتهاء مدة الاتفاق في عام 2025، وفتح المواقع الإيرانية العسكرية السرية للتفتيش الدولي، إضافة لربط مصير الاتفاق النووي بكبح البرنامج الصاروخي الباليستي الإيراني، ووقف دعم إيران لحزب الله في لبنان و الحوثيين فى اليمن وعشرات المليشيات الشيعية في سوريا والعراق، ولفشل الجانب الأوروبي في تنفيذ ذلك مع تشبثه باستمرار الاتفاق لاعتبارات اقتصادية بالأساس وعدم تمكنه من الضغط على الجانب الإيراني لتعديل الاتفاق أو إبرام أتفاق تكميلي، ولعدم قدرتهم في نفس الوقت على في أثناء الرئيس ترامب عن الانسحاب من الاتفاق النووي، كل هذا دفع الرئيس ترامب إعلان انسحابا أحادي الجانب من الاتفاق النووي الإيراني (Perwita et al,2020). وزاد من موقف ترامب رغبة ايران فى السيطرة على دول الخليج يمكن صهر االهداف االيرانية وقولبتها في هدف استراتيجي أكبر وهو الهيمنة والسيطرة والتحكم بمنطقة الخليج العربي ووضعها تحت النفوذ الايراني.ومن ثم تعزيز مكانة إيران الاقليمية وزيادة حجم تأثيرها ونفوذها في منطقة الخليج والسيطرة الكاملة على مقدرات دول الخليج مما يمكنها من القيام بأدوار عالمية تتلائم مع طموحاتها،ويضمن لها كدولة التفوق السياسي والعسكري والاقتصادي والتكنولوجي.

وبعد توقيع االاتفاق النووي رفضت إيران التوقيع على أي التزام يتعلق بدعمها للمليشيات في الخارج أو عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى، وهكذا إزداد دعمها للحوثيين في اليمن؛ حيث نقلت تكنولوجيا الصواريخ إليها مامكن الحوثيين من بناء صواريخهم الخاصة ومهاجمة منشآت الطاقة،والبواخر الناقلة للنفط، ومدن ومطارات وأهداف أخرى في السعودية والامارات على نحو متكرر ابتداءا من عام 2017. كما أن محافظة صعدة وكما هو معروف حدود مع المملكة العربية السعودية، وهكذا تصبح كالخنجر في خاصرة السعودية تهدد بها إيران أمن السعودية واستقراره متى شاءت،وتكون بمثابة قواعد عسكرية موالية لايران تستخدمها متي تشاء للضغط على السعودية والإمارات لتحقيق مصالحها فى منطقة الخليج (غرايبة وبني سلامة:2024).

وقد شكل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووى معضلة كبرى لكل من الأطراف الأخرى الموقعة على الاتفاق حيث أن الاتفاق تم إقراره من مجلس الأمن عبر القرار 2231 ويمكن لهذه الأطراف الاستمرار فيه لكن من الناحية العملية بات الاتفاق في حكم المنتهى، لعدة اعتبارات أولها أن الولايات المتحدة وإيران هما الطرفان الأساسيان فيه وأن الدول الخمس الاخرى هي بمثابة الضامن، وثانيها: أن إعادة العقوبات الأمريكية مرة أخرى على إيران ينشأ حالة من عدم اليقين حول الاقتصاد الإيراني ويجعل من الصعوبة على أي طرف أو شركة أجنبية المجازفة بالاستثمار في السوق الإيرانية في ظل استمرار العقوبات الأمريكية .

المطلب الاول: الأدوات وقرارات إدارة الرئيس ترامب المستخدمة في التعامل مع البرنامج النووي الإير اني بخصوص الاتفاق النووي الإير اني مع الدول الكبرى (5+1)

عندما انتقلت القيادة إلى الرئيس ترامب في أول يناير 2017 كان هناك من التغير الكبير في أسلوب وأدوات السياسة الخارجية التي استخدمها تجاه البرنامج النووي الإيراني والاتفاق حيث اعتبر هذا الاتفاق بأنه اتفاق كارثي وسيئ وأعلن أنه لن يوافق عليه حتى أعلن الانسحاب من الاتفاق في 8 مايو 2018 وإعلانه إعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران ونتيجة لذلك وظفت إدارة الرئيس ترامب مجموعة من الأدوات والقرارات كجزء مهم من جهودها الرامية للعمل على الضغط على الحكومة الإيرانية للوصول إلى اتفاق جديد يلبى المطالب الأمريكية ويحقق الاستراتيجية الأمريكية الثابتة لمنع إيران من الوصول إلى أهدافها النووية.

ومن هذه الادوات وأهمها هي:

اولا: الأدوات الاقتصادية:

اتبعت إدارة الرئيس ترامب سياسة الضغط على إيران اقتصاديا باستعمال كل أساليب المقاطعة، كما طالبت الكونجرس بفرض العقوبات المشددة

على الحكومة الإيرانية وكذلك تجميد الأموال الإيرانية في الولايات المتحدة وفرض العقوبات المالية على البنوك الإيرانية وعلى أموال المسئولين الإيرانيين كما شددت الضغط على كل المصالح الإيرانية مع الدول الاخرى ومعاقبة من يخالف هذه المقاطعة (Hudsaon,2020).

ثانيا: الأدوات السياسية:

استخدمت إدارة الرئيس ترامب سياسة الضغط والحوار مع الحكومة الإيرانية من أجل الوصول إلى اتفاق جديد يوافق الإستراتيجية الأمريكية لمنع إيران من الحصول على التكنولوجيا النووية وذلك بالضغط بالأساليب الأخرى الاقتصادية والتهديد العسكري وذلك من أجل إثارة الأمور الداخلية الإيرانية والتعاون مع العناصر الإيرانية المعارضة بالخارج والداخل لإثارة القلق والفوضى والمظاهرات ضد النظام الإيراني واتهامه بالنظام الفاسد، كما عرضت إدارة الرئيس ترامب على المسئولين الإيرانيين عمل مفاوضات جديدة للوصول لاتفاق جديد ولكن رفض الإيرانيون ذلك (موقعCNNالاخباري الشرق الاوسط,2020).

ثالثا: الأدوات العسكرية:

لجأت إدارة ترامب إلى رفع مستوى الوجود العسكري الأمريكي بالقرب من حدود إيران وداخل الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة وخاصة دول الخليج مما زاد التوتر في المنطقة.

وحدوث سباق تسلح بين الدول المختلفة داخل منطقة الشرق الأوسط كما أن الولايات المتحدة رفعت عدد قواتها في القواعد الأمريكية الموجودة في العراق والسعودية وقطر ردا على تصعيد التحركات العسكرية الإيرانية في مضيق هرمز والتعرض لناقلات البترول وتعرض الحرس الثوري الإيراني للناقلات مما دفع الولايات المتحدة والدول الأوربية إلى إرسال قوات للمنطقة بدعوى الحفاظ على حرية الملاحة في منطقة الخليج ومضيق هرمز مما فتح مجالا للناحية العسكرية، وزيادة التوتر بالمنطقة لولا تدخل فرنسا وعُمان لنزع فتيل الازمة(مطاوع,2020)[1].وقد سعت الولايات المتحدة لتحالف دولى مقره البحرين ويهدف الى تأمين الملاحة البحرية من الهجمات والقرصنة فى مياه الخليج وردع التهديدات التى تواجه السفن بقيادة أمريكية فى البحرين وعضوية ست دول هى السعودية، والامارات،وبريطانيا،و استراليا،والبانيا وقد رفضت المانيا،وفرنسا،وقطر،وعمان الانضمام للتحالف.(بني سلامة والصمادي:2022).

المطلب التاني:أثر العقوبات الاقتصادية الغربية (الأمريكية) على إيران.

يوضح الرسم التالي تأثير العقوبات على الناتج المحلى الإجمالي الإيراني

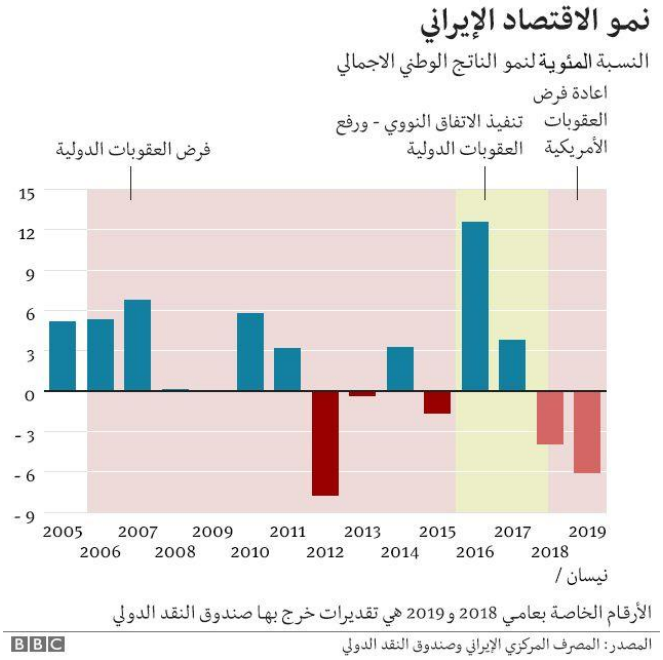

[1] محمد مطاوع، السياسات الامريكية الاوروبية تجاه الاتفاق النووي الإيراني: الادراكات والتفسيرات 2020 العدد 4 ص ص -161-150

المبحث الثالث: أوجه الاتفاق والاختلاف في أدوات السياسة الخارجية في عهدي الرئيسين باراك أوباما وترامب.

اتسمت السياسة الأمريكية في تعاملها مع البرنامج النووي الإيراني باستخدام أدوات مختلفة، وتمثلت تلك الأدوات في (المفاوضات، العقوبات، العمل العسكري) في فترات الحكم المختلفة مع العلم بأن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية نحو البرنامج النووي الإيراني هو منع إيران من تصنيع أو امتلاك السلاح النووي وتتسم هذه الاستراتيجية بالثبات. ولكن مصدر الاختلاف الرئيسي هو في الأدوات التي تتبعها السياسة في فترات الحكم المختلفة ولذلك اختلفت سياسة كل من الرئيسين باراك أوباما والرئيس ترامب حسب اختلاف الادوات التي استعملها كل منهما في فترة حكمه.

فإذا ما عقدنا مقارنة بين الإدارتين وفق مسلكهما نحو أزمة البرنامج النووي الإيراني والاتفاق النووي فان النتيجة تكون لصالح سياسة باراك أوباما رغم قلة انجازاته. حيث إنه لم يتبع سياسة جورج بوش في استعمال الألة العسكرية الأمريكية في الشرق الاوسط حيث خاض حربين ضاريتين استعمل فيها جميع أنواع الأسلحة الفتاكة المتطورة دون القدرة على تحقيق مكاسب سياسية واضحة، ولكن الرئيس أوباما نجح نسبيا في حل الأزمات الدولية وخاصة الأزمة النووية الإيرانية دون استخدام القوة العسكرية متبعا أسلوب مغاير. وبهذا يكون باراك أوباما قد حقق نجاحا نسبيا في تحقيق الهدف من الوصول لاتفاق مع إيران بدون استخدام القوة العسكرية مستخدما في ذلك سياسة الاحتواء والمفاوضات والاستعانة بحلفائه من الأوروبيين والقوى الدولية الكبرى للضغط على إيران(مطاوع,2020) .

أما الرئيس ترامب فكان من أول لحظة يتبع سياسة مغايرة لسلفه باراك أوباما حيث اتبع سياسة صدامية وقد تكون مشابهة لسياسة جورج بوش الابن إلا أنه استخدم الادوات الاقتصادية بصورة قاسية على النظام والشعب الإيراني وذلك بإلغائه الاتفاق النووي من جانب واحد دون موافقة شركائه الاوربيين وروسيا والصين، كما أنه طلب من الكونجرس عدم التصديق على الاتفاق وزيادة العقوبات الاقتصادية على المسؤولين الإيرانيين والشعب الإيراني كما اتبع أسلوب المقاطعة وطالب الأخرين بذلك مما أوصل الموقف إلى درجة كبيرة من التوتر وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وهو جعل الحكومة الإيرانية تلجأ إلى التهديد برفع التزامها ببنود الاتفاق ومن المحتمل أن تكون عادت إلى وضع ما قبل الاتفاق.

الخلاصة:

حلّلت هذه الدراسة القرارات والاساليب المتبعة من الادارتين كل فى مرحلتها،كما شملت الدراسة عمل المقارنات بين أسلوب وأدوات كل من الادارتين كما ذكر من نقاط اتفاق واختلاف وتحليل العوامل التى أدت الى التغير أو الاستمرار فى تلك السياسة وما نتج عنها من الوصول الى هذه الاتفاقات ومنها الاتفاق المسمى 5+1 بين الدول الكبرى والمانيا مع دولة ايران بخصوص هذا البرنامج النووى.

و اتسمت العلاقات الإيرانية –الأمريكية بعدم الاستقرار في فترات حكم كل من الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب، فقد شهدت مراحل من التوتر بين الدولتين بسبب برنامج إيران النووي

وطموحاتها الاقليمية ولهذا حرصت الإدارتان الامريكيتان على تضييق الخناق على إيران بكل الوسائل الممكنة سواء بالعقوبات أو التهديد بالمواجهة العسكرية، لكن يمكن القول أن باراك أوباما حقق نجاحا نسبيا في تحقيق الهدف من الوصول لاتفاق مع إيران دون استخدام القوة العسكرية مستخدما في ذلك سياسة الاحتواء والمفاوضات علي عكس ترامب الذي اتبع سياسة هجومية من الناحية السياسية والاقتصادية من تشديد للعقوبات ومطالبة بتغيير الاتفاق والدعوة إلى اتفاق جديد يمنع إيران من تخصيب اليورانيوم نهائيا.

المصادروالمراجع

أحمد، س.(2018).واشنطن وطهران بين خيارات التصعيد واحتمالات الحوار. *مجلة الدبلوماسى*، (العدد 270 -272)، ص ص36-37.

ادريس، م. تأثير التقارب الامريكى الإيرانى على منطقة الخليج العربى. (2013). *المركز العربى للبحوث والدراسات*.http://www.acrseg.org/2361

بني سلامة، م و الصمادي، ل.(2022). أثر سياسة الولايات المتحدة على الإنفاق العسكري في دول الخليج العربي في عهد الرئيس دونالد ترامب ترامب:2017-2020. *مجلة دراسات الجامعة الاردنية*، مجلد 49(عدد4).

ترجمة دراسة الميول الاستراتيجية في قضايا الامن الدولي لعام 2010.http://almawqef.com/spip.php?article177&lang=ar

توفيق، إ.(2013). *استخدام القوة العسكرية كأداه فى السياسة الخارجية الأمريكية دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة*. رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، مصر.

جوهر، إ. (2011). *الاستمرارية والتغير فى السياسة الخارجية تجاه إيران بعد احداث الحادى عشر من سبتمبر*، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، مصر.

حسن، ج. من سرب تفاصيل الاتفاق النووي الإيراني من قبل توقيعه؟،(2015). https://rawabetcenter.com/archives/5497

دياب، أ. (2005). الموقف الامريكى من القوى النووية الناشئة. *السياسة الدولية*، العدد(162)، ص 213.

زكريا، م. قبل الصفقة: تداعيات العقوبات الاقتصادية الأمريكية على ايران. (2022).فى *مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية*. https://acpss.ahram.org.eg/News/17405.aspx

سامور.ج.. مواجهة التحدى النووى الايرانى،(2006)، الامارات: *مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية*. https://altibrah.ae/book/3413
السعبرى، ب. (2012). *الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد احداث 11 ايلول 2001*. رسالة دكتوراة، جامعة النهرين، العراق.
سعد، ع.(2018). الصفقة النووية الإيرانية إلى أين. *مجلة الدبلوماسى*، العدد (265) ص98-101.
صابرين، م.(2018). استراتيجية خنق إيران اقتصاديا، من يمنع حرب الحسابات الخاطئة بين واشنطن وطهران. *مجلة الدبلوماسى*، العدد (270 -272) ص ص33-35.
طرفى، ه. *تفاصيل الاتفاق النووى بين إيران ومجموعة (5+1)*. *(2013).موقع العربية*. https://www.alarabiya.net/iran/2013/11/24/
ظاهر، ر. (2014). خيارات الاستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيرانى. *مجلة السياسة الدولية،جامعة المستنصرية*,العدد (24) ص ص1-7.
عبد الشافى، ع. (2004).*ازمة البرنامج النووى الإيرانى*. (ط1)، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
عبد العاطى، ع.الامة المستغنى عنها. (2013*).في مركز الجزيرة للدراسات*.http://www.siyassa.org.eg/News/3521.aspx
عبد العظيم , ز. (2007). *الموقف النووى فى الشرق الاوسط فى اوائل القرن الحادى والعشرين*.(ط1)، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
عبد الفتاح. ب.(2009). واشنطن وطهران.. هل مازال التقارب ممكنًا؟. *ملف الاهرام الاستراتيجي*. مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (177)، ص103.
عبد القادر،أ.(2014). مسارات متعددة. هل يمكن تسوية الملف النووى الايرانى، *مجلة السياسة الدولية* العدد(196).
العكله.و.(2012).،قراءة فى البرنامج النووى الإيرانى. *جريدة الدولية*. (العدد 4214) ص 262.
على،ع.(1999). *فعالية سياسات منع الانتشار النووى منطقة الشرق الاوسط*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
عونى، م.(2015). الدور الإيرانى: الانفراج المراوغ ومحددات السياسة الاقليمية للجمهورية الاسلامية. *ملحق مجلة السياسة الدولية*، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ، ص ص 1-5
غرايبة، م و بني سلامة، م.(2024). الاطماع الايرانية في الخليج العربي: دراسة تحليلية. *مجلة دراسات، الجامعة الاردنية*، مجلد 51،عدد (2) .
مطاوع، م. (2020). السياسات الأمريكية الأوربية تجاه الاتفاق النووى الإيرانى: الادراكات والتفسيرات. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، العدد (4)، ص ص150-161.
مطاوع، م.الغرب وقضايا الشرق الاوسط من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربى الوقائع والتفسيرات. (2014). في *بيروت مركز دراسات الوحدة العربية*. http://demo.mandumah.com/Record/630040.
منشاوى، ا،و الخطيب،أ. أفاق السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المفاوضات النووية. (2015). في *المركز العربى للبحوث والدراسات*. http://www.acrseg.org/36746
المنوفى، ك.(2006). *مقدمة مناهج وطرق البحث فى علم السياسة*. (ط2) ص44. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
ناجى، م. (2010). اتفاق تبادل اليورانيوم: مراوغة إيرانية جديدة. *السياسة الدولية*، العدد (181) ص ص160-158.

References

Adigüzel, Y., & Akdoğan, İ. (2022). A Strategic Narrative Construction of the Trump Administration on Iran's Nuclear Program. Siyasal: *Journal of Political Sciences*, 31(2), Article 2.

Congressional Research Service. (2018, May 8). US Decision to Cease Implementing the Iran Nuclear Agreement. Retrieved September 29, 2019, from Congressional Research Service.pp1-2.

Eisenstadt, M.(2006). Deter and Contain:Dealing with A Nuclear Iran .Washington Institute for Near Policy

Hager, L., Roy, O., Hancock, L. E., & Ensley, M. J. (2019). Selling the Iran Nuclear Agreement: Prospect Theory and the Campaign to Frame the Joint Comprehensive Plan of Action. Congress & the Presidency, 46(3), 417–445. https://doi.org/10.1080/07343469.2019.1600172

https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/01/08/pompeo-orders-diplomats-not-meet-iranian-opposition-groups

Hudsaon, J. (2020).Trump administration imposes crushing sanctions on Iran in defiance of European humanitarian concerns. *Washington post*.

Iran:US Concerns and Policy Kemeth Katzman Responses CRS.Report for congress July 2006.

James F.(2013). *Moving To Decisin: U.S Policy Towards Iran.*Washington Institute strategic Report.

Nader, A. (2012). Influencing Iran's decisions on the nuclear program. In E. Solingen (Ed.), Sanctions, Statecraft, and Nuclear Proliferation. *Cambridge: Cambridge University Press* (pp. 211-231). doi:10.1017/CBO9780511862380.011

Perwita, A. A. B., & Razak, M. I. (2020). U.S. Foreign Policy Towards Iranian Nuclear Threat from Bill Clinton to Donald Trump Administration. *Insignia: Journal of International Relations*, 7(1), Article 1pp32-35. https://doi.org/10.20884/1.ins.2020.7.1.2224

Philips, J. (2006). *US Policy And Iran Nuclear Challenge.*Washington Heritage Foundation June

Tirman, J. " A New approach to Iran: The need for Transformative Diplomacy", Mit Center For International studies, July 2009 Avalable at:>web.mit.edu/cis/pdf/Iran_Terman 0709pdf>.